

Distr.: General
1 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

دور المرأة في التنمية

إدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢١٧ بشأن دور المرأة في التنمية، يركز هذا التقرير على إدماج منظور جنساني في استراتيجيات التنمية الوطنية، التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة. فهو يلقي الضوء على ميزنة مراعية للمنظور الجنساني كممارسة جيدة تتبع في هذا الصدد. وتقدم التوصيات لتنظر فيها الجمعية.

* A/66/150.



أولاً - المقدمة

١ - في قرارها ٢١٧/٦٤ بشأن دور المرأة في التنمية، سلمت الجمعية العامة بالروابط المتداخلة القائمة بين المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. كما حثت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تمكين المرأة لتشارك مشاركة نشطة وفعالية في وضع وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية للتنمية و/أو القضاء على الفقر.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في دورتها السادسة والستين، بما في ذلك عن إدراج منظور جنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. واستناداً إلى إسهامات واردة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة^(١)، يستعرض هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الحكومات والدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة والدور الذي اضطلعت الجهات المانحة وخطة فعالية المعونة الجديدة. ويبرز عمليتي ميزنة وتخطيط تراعيان المنظور الجنساني مثالين عمليين جيدين ويختتم بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية.

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - على الرغم من التقدم الذي أحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٢) نتيجة تحقيق نمو اقتصادي في بعض البلدان النامية وبذل جهود محددة في بعض مجالات الأهداف الإنمائية للألفية مثل الصحة والتعليم، ما زالت هناك فجوات كبيرة قائمة بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بأولئك الأشد حرماناً على الصعيد الاقتصادي أو بسبب الجنس أو العمر أو الإعاقة أو الانتماء الإثني. وغالباً ما يكون الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر الأسر المعيشية، والذين يعيشون في مناطق ريفية أو مناطق التزاع لا يرتادون المدرسة، ولا سيما الفتيات. وما تزال إمكانية الحصول على التعليم الثانوي محدودة للفتيات في بعض المناطق. ولا تزال المستويات الأعلى للتعليم حاسمة الأهمية للفتيات والنساء ليكتسبن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الحالية لسوق العمل.

(١) وردت مساهمات من حكومات الدول التالية: إسبانيا وإيطاليا وتوغو والدانمرك والسلفادور والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا واليابان واليونان. وقدمت كيانات الأمم المتحدة التالية مدخلات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

(٢) ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، فإن التفاصيل الواردة في هذا التقرير مستمدة من تقرير عام ٢٠١١ للأهداف الإنمائية للألفية، (نيويورك، ٢٠١١).

٤ - وما فتئت وفيات الأمهات تتركز في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث شكلتا معاً في عام ٢٠٠٧ نسبة ٨٧ في المائة من هذه الوفيات على الصعيد العالمي. ومع أن المرأة شكلت في عام ٢٠٠٩ نسبة ٥١,٦ في المائة من السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، فقد سجلت الشباب اللاتي يتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً نسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من المصابين بالفيروس ضمن هذه الفئة العمرية^(٣).

٥ - وما برحت إمكانية حصول المرأة على العمل والموارد ومناصب صنع القرار تشكل تحدياً لها في جميع أرجاء العالم. فلم تزد حصة المرأة في العمالة المدفوعة غير الزراعية خلال ما يقرب من عقدين سوى نقاط تشكل نسبة خمسة في المائة، أي من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. بل وكان التقدم أبطأ في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية والاقتصادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، تمكنت المرأة التي تحصل على القدر ذاته الذي يحصل عليه الرجل من الموارد الإنتاجية من زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بمعدل يتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة، لتخفيض بذلك من عدد الجياع في العالم بمعدل يتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة^(٤). ولم تزد نسبة البرلمانيات على مدى ١٥ عاماً مضى إلا من ١١,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١، في حين ما زالت تسعة بلدان تفتقر إلى وجود أي امرأة برلمانية على الإطلاق.

٦ - وللتغلب على هذه التحديات، أقرت الدول الأعضاء مراراً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة وتعزز بعضها بعضاً وأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما هدفان إنمائيان رئيسيان ووسيلتان هامتان لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك باتباع سبل منها التنفيذ التام والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٧ - وأثناء استعراض السنوات الخمس عشرة لتنفيذ منهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٠ (انظر E/CN.6/2010/2)، حُدد عدد من الاستراتيجيات المشتركة على أنها حاسمة الأهمية لبلوغ أهداف المساواة بين الجنسين. وتشمل هذه الأهداف تعزيز استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني بما يكفل منهجية وفعالية مراعاة احتياجات وأولويات النساء والفتيات والرجال والفتيان أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وتنفيذها ورصدها

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، Opportunity in Crisis: Preventing HIV from Early Adolescence to Young Adulthood، (نيويورك، ٢٠١١).

(٤) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة: المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، (روما، ٢٠١١).

وتقييمها وتوزيع الموارد في جميع مجالات السياسات العامة، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الوطنية. وتشمل العوامل الإيجابية الأخرى لبلوغ أهداف المساواة بين الجنسين أداء دور قيادي بارز وتعزيز بناء القدرات في الهيئات الحكومية على جميع المستويات وزيادة قوة مشاركة الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في عملية صنع القرار وزيادة مخصصات الموارد المحددة بين الجنسين وإنشاء نظم للرصد والمساءلة واستخدامها لتتبع النتائج.

٨ - وأكدت مراراً الهيئات الحكومية الدولية على أهمية السياسات الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسية لإحراز التقدم نحو المساواة بين الجنسين وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠، التزمت الدول الأعضاء بضمان أن تساهم خطط التنمية الوطنية إسهاماً منهجياً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالمثل، فقد سلمت الجمعية العامة، في قرارها ١/٥٦ الذي اعتمد أثناء اجتماعها العام الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٠ بالحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني أثناء وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها.

٩ - ويتضمن برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (انظر A/Conf.219/S/Rev.1) أهدافاً لتوجيه السياسات الوطنية والتدابير الدولية لدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل وشامل. وترد مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها مجالاً ذا أولوية وضرورياً لإحراز التقدم نحو التنمية الاجتماعية والبشرية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً. والتزمت أقل البلدان نمواً بأن تضع خطط التنمية الوطنية التي تراعي احتياجات النساء والفتيات وأن تواصل تنفيذها. وتناولت أيضاً الالتزامات تعزيز دور الآليات الوطنية ذات الصلة؛ وزيادة الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعزيز فعالية تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع مجالات صنع القرار. وقد التزم الشركاء الإنمائيون بتقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ سياسات وبرامج تعزز للمرأة الفرص الاقتصادية والمرددة للدخل والعمالة المنتجة وإمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية.

١٠ - ولزيادة فعالية المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، يسلم استعراض السنوات الثلاث الشامل للسياسات (انظر قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨) بعدم وجود نهج "واحد يناسب الجميع" إزاء التنمية، وبضرورة أن تتواءم المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة مع خطط التنمية الوطنية واستراتيجياتها. ويركز القرار تركيزاً شديداً على التنفيذ ويقدم توجيهات تفصيلية في عدة مجالات منها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويدعو هذا القرار إلى زيادة مواءمة دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع العمليات الوطنية.

ثالثاً -

إدماج منظور جنساني في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

١١ - بالاعتماد على مساهمات تقدمها كل من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، يتضمن الفرع الثالث الجهود المبذولة لإدماج منظور جنساني في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تعد بطبيعة الحال وثائق متعددة السنوات تحدد أولويات وطنية للتنمية تشمل استراتيجيات الحد من الفقر وآليات التنسيق القطرية وخططاً قطاعية مثل استراتيجيات التنمية الريفية. وتركز عموماً على عمليات منسقة لبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسترشد بمبادئ الملكية القطرية والسياسات المتكاملة في مختلف القطاعات والمشاركة الواسعة وتنمية القدرات والتركيز على النتائج والتنفيذ ووسائل التنفيذ.

١٢ - وبالاستناد إلى تعريف تعميم مراعاة المنظور الجنساني الوارد في استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها (٢/١٩٩٧)، فإن إدماج منظور جنساني في وضع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية يستتبع تقييم وتحليل وضع المرأة والرجل في بلد معين لتحديد عقبات محددة تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والقيام بصورة منهجية بوضع استراتيجيات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين، ورصد النتائج وتقييمها من أجل بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين والتصدي لحالات عدم المساواة التي تواجهها النساء والفتيات. ومع أن جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني لازمة في جميع القطاعات وفي كل مراحل عملية وضع السياسات، فإنه لا بد من استكمال تلك الجهود بتدخلات محددة الهدف لمعالجة ثغرات أو تحديات معينة تواجهها النساء والفتيات، باعتبار ذلك عنصراً ضرورياً من عناصر استراتيجية ذات شقين لتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٣ - وتتبع الحكومات، بدعم من منظومة الأمم المتحدة عند الطلب، نهجاً مختلفة لإدماج منظور جنساني في استراتيجياتها الإنمائية. وأصبحت القضايا الجنسانية تحدد بصورة متزايدة على أنها أولوية أو قضية شاملة تُعمم بانتظام في جميع مراحل وضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

١٤ - فعلى سبيل المثال، تدمج خطة السلفادور للتنمية الوطنية المخصصة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ نوع الجنس بوصفه قضية شاملة، وتحدد القضاء على الفقر والتمييز القائم على نوع الجنس والعنف من ضمن مجالاتها ذات الأولوية. وفي إندونيسيا، تشمل خطة العمل الإنمائي تعميم مراعاة المنظور الجنساني كأحد المبادئ التوجيهية في جميع البرامج والأنشطة الإنمائية

الوطنية^(٥) وتطلب نيوزيلندا، التي تلتزم منذ أمد طويل بالمساواة بين الجنسين، إلى جميع الوكالات الحكومية أن تبني سياساتها على أساس تحليل جنساني. كما تطلب تقديم بيانات عن الآثار الجنسانية لجميع الأوراق التي تقدم إلى لجنة السياسات الاجتماعية التابعة لمجلس الوزراء.

١٥ - وفي حالات أخرى، تخصص البلدان جزءاً منفصلاً في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لأولويات محددة تتعلق بالنساء والفتيات، مثل تعليم الفتيات والصحة الإنجابية ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار والتصدي للعنف الموجه ضد المرأة. وترمي الجمهورية العربية السورية في خطتها الخمسية الوطنية الحادية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥) إلى الحد من التفاوت بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاعات مثل التعليم العالي والصحة والحد من الفقر، ولكنها لا تفعل ذلك إلا جزئياً في قطاعات أخرى مثل العدالة^(٦).

١٦ - وفي عدد من البلدان، قدمت كيانات الأمم المتحدة الدعم إلى حكومات وطنية بما يكفل إدماج منظور جنساني أثناء تنفيذ عمليات استراتيجيات التنمية الوطنية ورصدها وتقييمها. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، ما يزيد عن ٢٠ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل إدماج منظور جنساني في الأطر الوطنية للتخطيط والتنفيذ في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩، قدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المساعدة التقنية إلى حكومة جزر الملديف لضمان إدراج منظور جنساني في استراتيجيتها الخمسية للتنمية الوطنية وفي أطر الاستراتيجية للرصد والتقييم. وفي جمهورية مولدوفا، دعم البرنامج الإنمائي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط إنمائية مختلفة تشمل استراتيجية التنمية الوطنية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المساعدة التقنية إلى حكومة إندونيسيا في وضع مؤشرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لخطة التنمية الوطنية. وفي الأردن، دعم الصندوق بالتعاون مع البرنامج الإنمائي الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم آليات رصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الوطنية، بما فيها الأهداف المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٧ - ويطبق العديد من البلدان خطط عمل للمساواة بين الجنسين تكمل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ولكن العلاقة بين الأدوات السياسيتين تختلف اختلافاً كبيراً بحسب البلد.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تعزيز الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: دراسة إقليمية - آسيا والمحيط الهادئ، (بانكوك، ٢٠١٠). يمكن الاطلاع عليها من الموقع <http://www.unescap.org/sdd/publications/gender/2010-Regional-Study-on-NWM.pdf>.

(٦) استناداً إلى إسهامات مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتتخذ بعض البلدان تدابير محددة لمواءمة خطط العمل الوطنية مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي بلدان أخرى، ترد خطط العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين فصلاً في استراتيجيات التنمية الوطنية. وتدل التجارب على أن مواءمة هاتين الأداتين السياسيتين يزداد نجاحاً عندما يأتي وضع خطة العمل للمساواة بين الجنسين نتيجة مشاورات وطنية وقطاعية أو تحدد صراحة روابط واضحة أثناء عمليتي صياغة هاتين الوثيقتين^(٧).

١٨ - والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين هي عناصر أساسية في جميع ما يبذل من مساعٍ لتحقيق المساواة بين الجنسين. وهي المسؤولة عادة عن تعزيز المنظورات الجنسانية ودعمها ورصدها وإدماجها في جميع مجالات السياسة العامة، بما فيها استراتيجيات التنمية الوطنية. وتضطلع بدور ريادي في وضع خطط واستراتيجيات وبرامج المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذها. وتضطلع في كثير من الأحيان بمسؤولية تنسيق ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنمية القدرات في جميع الهيئات الحكومية. وفي حين أن الآليات الوطنية تعمل عملاً وثيقاً مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، وتشركها في وضع السياسات الوطنية، فإن هناك صوتاً جماعياً أكثر قوة يدعو إلى تحديد الأولويات الرئيسية التي تواجهها المرأة في البلد. كما تشارك الآليات الوطنية في تعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة بحسب الجنس في جميع القطاعات. (انظر E/CN.6/2010/2).

١٩ - ولذلك، فإنه من الأهمية الحاسمة أن يوضع تحت تصرف الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين ما يلزمها من موارد وقدرات ومهارات للاضطلاع بولاياتها على نحو فعال. ووجدت دراسة أعدت عام ٢٠١٠ بشأن آليات وطنية للمساواة بين الجنسين أن الإنجازات التي تحققت على جبهات متعددة تشمل زيادة وضوح الرؤية في بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزيادة توظيف استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المناطق وتطوير قدرات في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وإدخال تحسينات في جمع البيانات وتحليلها. ومع ذلك، ما فتئت الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين تواجه تحديات في الأدوار التي تؤديها بوصفها عوامل تحفز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك التهميش داخل الهيكل الحكومي، وتكرار إعادة التنظيم والتغيير في القيادة والنشر والولايات المعدة إعداداً سيقاً والموارد المحدودة للموظفين والميزانية وعدم كفاية الخبرات التقنية اللازمة لمعالجة المساواة بين الجنسين داخل كل من الآليات الوطنية والهيئات الحكومية الأخرى،

(٧) المرجع نفسه.

وضعف التنسيق فيما بين مختلف عناصر الآليات الوطنية، وانعدام فعالية نظام الرصد والتقييم والقدرة المحدودة في جمع البيانات وتحليلها^(٨).

٢٠ - وزود عدد من الدول الأعضاء التي قدمت إسهامات للتقرير الحالي بأمثلة عن التدابير التي اتخذتها الآليات الوطنية والنتائج التي آلت إليها. وقد وضع المعهد السلفادوري لتطوير قدرات المرأة سياسة وطنية تتعلق بالمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ دعماً منه لخطة التنمية الوطنية. وتتناول هذه السياسة التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مجالاً رئيسياً، وتهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز المباشرة وغير المباشرة الواردة في الصكوك الحالية للسياسة الخاصة بالاقتصاد والعمل.

٢١ - وفي فيجي، تشمل خطة العمل المتعلقة بالمرأة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، التي أعدتها وزارة شؤون المرأة أهدافاً سياساتية لخطة التنمية الوطنية - الإطار الاستراتيجي للتغيير ومنهاج عمل المحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتنص الخطة على تحليل جنساني للسياسات والبرامج الحكومية وتحدد مجالات حاسمة للعمل واستراتيجيات مناسبة للحكومة.

٢٢ - وفي أفغانستان، أدمجت وزارة شؤون المرأة منظوراً جنسانياً في برامج ذات صلة باستراتيجية التنمية الوطنية. وباعتبارها رئيسة ثلاث آليات تعمل ضمن إطار استراتيجية التنمية الوطنية، فقد أعدت الوزارة الفصل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وأجرت استعراضاً جنسانياً نهائياً لجميع الفصول الأخرى بهدف معالجة مسألة المساواة بين الجنسين لكونها استراتيجية شاملة^(٩). وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بذلت الوزارة الجهود لتفعيل خطة العمل الوطنية من أجل نساء أفغانستان باتباع سبل تشمل دعم الوزارات المختصة والحكومات المحلية في تنفيذ التزاماتها بموجب الخطة ورصد تنفيذها في ١٨ وزارة مختصة^(١٠).

٢٣ - وفي نيوزيلندا، تقدم وزارة شؤون المرأة الدعم وتسدي النصح للوكالات الحكومية بشأن السياسات التي لها أثر مباشر على المرأة، وتحدد أولويات عملها بشأن مجالات تحتاج إلى إدخال تحسينات فيها، بما في ذلك زيادة عدد النساء اللاتي يضطلعن بأدوار قيادية، ومكافحة العنف ضد المرأة وتحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي لجميع النساء. وبالمثل،

(٨) Rounaq. Jahan, *Strengthening National Mechanisms for Gender Equality and the Empowerment of Women*: دراسة تجميعية شاملة أعدتها شعبة النهوض بالمرأة التي تدعى الآن "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، (نيويورك، ٢٠١٠). ويمكن الاطلاع عليها على الموقع: http://www.un.org/womenwatch/daw/TechnicalCooperation/GLOBAL_SYNTHESIS_REPORT_De.c%202010.pdf

(٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠.

(١٠) استناداً إلى إسهامات مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

فإن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمرأة، في أستراليا، تتخذ نهجاً يشمل الحكومة بأكملها إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني بضمن جعل كل السياسات والخدمات والمبادرات تراعي المنظور الجنساني بإعداد تقييم وثيق لآثارها على المرأة والرجل^(١١).

٢٤ - وفي الداخرك، يضطلع وزير شؤون المساواة بين الجنسين بمسؤولية تقديم مبادرات حكومية في مجال المساواة بين الجنسين من خلال التنسيق ووضع سياسات حكومية وتنفيذها. ويسدي الوزير أيضاً المشورة إلى البرلمان بشأن مسائل تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٢٥ - وفي إيطاليا، أجرت وزارة تكافؤ الفرص تنسيق مشروع وفر لـ ١٢ وزارة حلقات عمل ودورات تدريبية عن إدماج منظور جنساني في مختلف القطاعات. وقد تضمن هذا المشروع تقديم الدعم بشأن وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة، وبشأن بناء قدرات في إدماج منظور جنساني في عمليات التخطيط ووضع السياسات.

٢٦ - وفي بعض البلدان، تتعاون الوزارات المختصة مع الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين لإدماج منظورات جنسانية في سياسات وبرامج قطاعية. وفي توغو، تعمل عن كثب وزارة تنمية القواعد الشعبية والحرف اليدوية وشؤون وعمالة الشباب مع الآلية الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والمنظمات غير الحكومية باتباع سبل تشمل تنظيم حملات للتوعية وتنمية القدرات. وتدعو اليونان في برنامجها الوطني لتحقيق مساواة فعلية بين الجنسين (٢٠١٢-٢٠١٣) إلى توطيد التعاون بين الأمانة العامة لشؤون المساواة بين الجنسين ووزارات أخرى مختصة لإدماج منظور جنساني في جميع القطاعات.

٢٧ - ودعمت أيضاً كيانات الأمم المتحدة جهود الدول الأعضاء المبدولة لإدماج منظور جنساني في خطط التنمية عبر قطاعات ومجالات مختلفة مثل الصحة؛ والعمل؛ وإيجاد فرص العمل والتدريب على المهارات الحياتية؛ والاتجار بالبشر؛ والصحة الإنجابية؛ وتعليم المرأة وتدريبها، ومشاركتها السياسية وحقوق الإنسان للمرأة؛ والقيادة وصنع القرار؛ وتسوية النزاع؛ والعنف ضد المرأة. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف القطاعات عبر قنوات متعددة، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء وتيسير إقامة حوار بين الحكومة والمجتمع المدني والتعاون مع الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما المنظمات النسائية.

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠.

٢٨ - وتطوير قدرات الموظفين والمؤسسات، باتخاذ تدابير تشمل التدريب والمبادئ التوجيهية وأدوات أخرى، هو عنصر رئيسي نحو ضمان التعبير بمزيد من المنهجية في السياسات الوطنية وتنفيذها. وفي أفغانستان، زودت وزارة شؤون المرأة بتوجيهات لوضع استراتيجية التنمية الوطنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي المكسيك، نقحت وزارة التنمية الاجتماعية القواعد التنفيذية لمختلف برامجها القطرية ضماناً لتنفيذ يراعي الفوارق بين الجنسين. ومن المتوقع أن تشير الآن البرامج الجديدة إشارات واضحة إلى مساهمتها في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل من خلال القيام تدريجياً بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وجمع واستخدام بيانات ومؤشرات مصنفة بحسب نوع الجنس عن المستفيدين من البرامج ونتائجها. وفي السنغال، قدمت اللجنة التقنية الجنسانية، بالاشتراك مع ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة المعني بالمواضيع الجنسانية، مذكرة بشأن قضايا رئيسية تحتاج إلى المعالجة لإدماج منظور جنساني في الورقة الثالثة لاستراتيجية الحد من الفقر.

٢٩ - ويتطلب إدماج منظور جنساني بصورة منهجية أثناء وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية تدخلات على المستوى القطاعي بالإضافة إلى نهج وشراكات شاملة لعدة قطاعات فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني والشبكات النسائية والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تنظم وزارة توغو لتنمية القواعد الشعبية والحرف والشباب وعمالة الشباب منتديات بشأن وضع استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها ورصدها مرة كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز. وتتعهد حكومة إندونيسيا بتمثيل الجماعات النسائية في عمليات التخطيط الإنمائي ضماناً لإدماج شواغل المرأة في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية^(١٢).

٣٠ - وفي بعض البلدان، كفل التعاون بين الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وكيانات الأمم المتحدة مشاركة المجتمع المدني والجماعات النسائية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. وفي الإكوادور، مثلاً، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الآليات الوطنية لدعم وتيسير إجراء مناقشات بين الحكومة والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، أدمجت المساواة بين الجنسين إدماجاً حسناً في خطة الأكوادور الوطنية التي تتضمن ٤٦ سياسة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتضمن نهج للمساواة بين الجنسين في ١٢ هدفاً استراتيجياً^(١٣).

٣١ - وفي الهند، قام كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع الحكومة، بتنسيق مشاورات

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) استناداً إلى إسهامات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

متعددة بين الحكومة ومنظمات نسائية أثناء وضع خطة خمسية للتنمية الوطنية. وقد مكنت هذه المبادرة من إدماج أولويات واحتياجات نساء القواعد الشعبية في الخطة الخمسية، ويسرت تنفيذ عملية مفتوحة وتشاركية وشفافة^(١٤).

٣٢ - وتعتمد كثيراً فعالية استراتيجيات التنمية الوطنية وخطط عمل المساواة بين الجنسين على إدراج أهداف سنوية يمكن تحديد تكاليفها وتقترن بميزانيات كافية ومستدامة لتنفيذها وتستفيد من ذلك. وفي السلفادور، يقر قانون المساواة والإنصاف بالحاجة إلى اعتماد موارد عامة كافية في الميزانية العامة الوطنية القادمة. ويقضي القانون الخاص المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف بتخصيص موارد عامة من أجل تنفيذه. وينص هذا القانون على وجوب أن تكفل الحكومة، عن طريق وزارة المالية، إدراج مخصصات مالية سنوية في الميزانية الوطنية للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القانون.

مثال عملي جيد: ميزنة وتخطيط يراعيان المنظور الجنساني

٣٣ - في السنوات السابقة، اتخذ عدد متزايد من الحكومات الوطنية تدابير ملموسة لدعم عمليتي تخطيط وميزنة تراعيان المنظور الجنساني بطريقة منهجية. وتشير عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني إلى تخطيط الحكومة ووضعها للبرامج والميزانية، مما يسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتستتبع تحديد التدخلات المطلوبة لسد ثغرات المساواة بين الجنسين في سياسات الحكومة وميزانياتها ورصد وتقييم الموارد المالية المخصصة للوفاء بالتزامات الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد الحكومات في أن تقرر ما إذا كانت السياسات تحتاج إلى تعديل وما هي طريقة تعديلها وأين يجدر إعادة توزيع الموارد لبلوغ هدف المساواة بين الجنسين.

٣٤ - أخذت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، منذ أن أصبحت أستراليا أول من بادر إلى اعتمادها في الثمانينات، تحظى باهتمام متزايد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية معاً. وتضاعف الاهتمام على الصعيد الدولي عندما أكد منهاج عمل بيجين بأن تبذل الحكومات الجهود لتعيد النظر بصورة منهجية في طريقة استفادة المرأة من نفقات القطاع العام وأن تعدل الميزانيات بحيث تكفل المساواة في الوصول إلى نفقات القطاع العام والوفاء بالتزامات المتصلة بنوع الجنس التي قطعت في مؤتمرات القمة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة (انظر A/Conf.177/20/Rev.2، الفقرة ٣٤٦).

(١٤) المرجع نفسه.

٣٥ - ويوجد حالياً ما يزيد عن ٦٠ مبادرة قطرية تتعلق بوضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني في جميع المناطق. وبدعم عدد من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات وضع ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع أرجاء العالم. وفي عام ٢٠٠٨، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، في وضع برنامج يهدف إلى إدماج ميزنة تراعي الفوارق بين الجنسين في خطة فعالية المعونة. وخلال المرحلة الأولية من هذا البرنامج الثلاثي السنوات، أعد بحث في عشرة بلدان نامية^(١٥) لمعرفة طريقة توظيف أدوات واستراتيجيات وضع ميزانية تراعي الفوارق الجنسانية في سياق طرائق تقديم المعونة. وفي هذه الدراسة، أفاد كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية الأوروبية بأن إدماج منظور جنساني في التخطيط والميزنة ونظم وأدوات الرصد والتقييم على المستوى الوطني من شأنه أن يعزز فعالية المعونة في تنفيذ أهداف المساواة بين الجنسين من خلال تحسين الإدارة وتقديم المساعدة من البلدان المتلقية. ومن ثم، فإنه يتعين تطبيق نهج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على ممارسات المانحين والعمليات الوطنية بالإضافة إلى آليات التنسيق المشترك^(١٦). وبناء على نتائج الدراسة، يجري تنفيذ المرحلة الثانية للبرنامج ويقدم دعم تقني محدد الهدف إلى خمسة بلدان^(١٧).

٣٦ - وفي أمريكا اللاتينية، أدخلت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في بلدان عديدة تشمل الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وتلزم المبادئ التوجيهية للميزانية الصادرة إما عن وزارات التخطيط أو الاقتصاد أو المالية في عدد من هذه البلدان الوزارات القطاعية والحكومات المحلية بتخصيص ميزانيات لبرامج تتناول شواغل المساواة بين الجنسين. وفي إكوادور، أنشأت وزارة المالية مصنعاً للميزانية للقيام تحديداً بتتبع مخصصات الحكومة وإنفاقها نحو تنفيذ خطة الفرص المتساوية. وإضافة إلى ذلك، تساهم الآن عدة مؤسسات أكاديمية في بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في مجال التخطيط والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتتيح مؤسسات أكاديمية مثل مدرسة أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية دورات تدريبية بشأن نوع الجنس والاقتصاد الكلي والميزنة المراعية للمنظور الجنساني لموظفي الخدمة

(١٥) إثيوبيا وأوغندا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والكاميرون والمغرب وموزامبيق ونيبال والهند.

(١٦) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الآن هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كيف يمكن للمساعدة أن تراعي المنظور الجنساني في سياق الطرائق الجديدة للمعونة؟ سلسلة تقارير موجزة عن الميزنة المراعية للفروق الجنسانية والمعرفة المتعلقة بفعالية المعونة، (نيويورك، ٢٠٠٩).

(١٧) بيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والكاميرون ونيبال.

المدنية من وزارتي التخطيط والميزنة في الإكوادور. وعلى المستوى المحلي، اعتبرت عمليات الميزانية التشاركية التي اعتمدها عدد من البلدان في المنطقة، وعلى الأخص في إكوادور وبوليفيا، بمثابة فرصة سانحة أمام المرأة للانخراط بنشاط في عملية وضع السياسة المحلية من خلال جلسات استماع ومشاورات محلية تعقد مع منظمات المجتمع المدني. وبالمثل، أفلحت منظمات نسائية في البرازيل في حث الحكومة على توسيع مواردها المالية المخصصة لبرامج تتعلق بصحة المرأة والعنف ضد المرأة^(١٨).

٣٧ - وفي المغرب، أخذت الجهود تبذل منذ عام ٢٠٠٢ لإدماج شواغل المساواة بين الجنسين في أدوات وعمليات التخطيط والميزنة باعتبارها جزءاً من نظم الإدارة المالية العامة والإصلاح الإداري العام. ولمدة ثلاثة أعوام متتالية بدأت في عام ٢٠٠٧، تضمنت المبادئ التوجيهية للميزانية الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء توصيات تتعلق بمعالجة شواغل المساواة بين الجنسين من خلال الخطط والميزانيات القطاعية. ويرد ملحقاً بالميزانية السنوية تقرير عن نوع الجنس تبلغ فيه الوزارات القطاعية عن أدائها فيما يتعلق بمؤشرات مراعاة الفوارق بين الجنسين. وفي ظل قيادة وزارة المالية، نشأ نهج شامل لتنمية القدرات وأسهم في تعزيز قدرات موظفي التخطيط والميزنة في وزارة المالية ووزارات قطاعية. كما أخذت وزارة المالية في المغرب تيسر بفعالية عملية التعلم بين بلدان الجنوب بالاشتراك مع طائفة من البلدان تشمل إكوادور والسنغال وهايتي^(١٩).

٣٨ - وفي رواندا، تتخذ وزارة المالية والاقتصاد زمام المبادرة في جهود البلد المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية. وفي استجابة لارتفاع الطلب على تنمية القدرات، وضعت الكلية الرواندية للعلوم المالية والمصرفية برنامجاً تدريبياً بعنوان "إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للفوارق بين الجنسين" لموظفي الميزانية والتخطيط، مع التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات الاقتصاد الكلي. وتعد هذه الدورة المشاركين لفهم الروابط القائمة بين سياسات الاقتصاد الكلي وعدم المساواة بين الجنسين. وعلى المستوى القطاعي، سعت رواندا إلى إدماج منظور جنساني في القطاع الزراعي بدعم مجموعة من منظمات المجتمع المدني الأهلية تنميةً لقدرات تتعلق بتحليل الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسية وتتبع الميزانية^(٢٠).

(١٨) استناداً إلى إسهامات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه.

٣٩ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وقيادة وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، تستهدف المساعي المبذولة لتنمية القدرات الاقتصادية وموظفي الميزانية في وزارات وإدارات ووكالات منتقاة لتطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على المستوى القطاعي ومواءمة برامج قطاعية تحمل مؤشرات المساواة بين الجنسين في استراتيجية البلد الوطنية للنمو والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، تستثمر حالياً خمسة بلدان^(٢١) في أفريقيا في تحسين إمكانية حصول المرأة على الموارد والخدمات على المستوى المحلي عبر التخطيط والبرمجة والميزنة المراعية للمنظور الجنساني للاستجابة بشكل أفضل لأولويات المرأة^(٢٢).

٤٠ - وفي نيبال، أدخلت وزارة المالية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ضمن إطار الإصلاح العام لنظام الميزنة وطلبت إلى الوزارات تصنيف ميزانياتها البرنامجية حسب مدى ما تقدمه من دعم للمساواة بين الجنسين باستخدام خمسة مؤشرات هي: تنمية قدرات المرأة؛ ومشاركة المرأة في وضع البرامج وتنفيذها؛ والإفادة من النفقات العامة المتعلقة بالمرأة؛ ودعم عمل المرأة وتوليد دخل لها؛ والأثر الإيجابي للاستفادة من وقت المرأة وعملها في الرعاية. وقد يسر تصنيف الميزانية إنشاء نظام للرصد يسمح بمزيد من المساءلة الدستورية لتعزيز إدارة موجهة نحو النتائج واستخدام متواصل لتحليل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتوفير معلومات في التخطيط والبرمجة. وتشرف لجنة للميزنة المراعية للمنظور الجنساني على تنفيذ هذه المبادرة^(٢٣).

٤١ - وتشير الدلائل إلى أن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني قد عملت على سد الثغرات القائمة بين التزامات الحكومة بشأن بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين وتخصيص الموارد؛ وتعزيز المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة المخصصة للمرأة؛ وزيادة شفافية عمليات وضع السياسات من خلال مشاركة المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، قدمت مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مساهمات في مجالات أخرى تشمل: بناء قدرات الوكالات الحكومية في التخطيط والميزنة، ولا سيما في سياق إصلاح الميزانية؛ وإدخال تعديلات سياساتية وأطر تنفيذية إنمائية لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في نظم الميزنة؛ وتعزيز مشاركة دعاة المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والميزنة؛ ودعم مبادرات المجتمع المدني لرصد ميزانية مراعية للفوارق بين الجنسين^(٢٤).

(٢١) جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وسيراليون وموزامبيق.

(٢٢) استناداً إلى إسهامات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه.

رابعاً - إدماج منظور جنساني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٤٢ - تبذل الأمم المتحدة جهوداً متضافرة لمساعدة الدول الأعضاء في إدماج منظور جنساني في استراتيجياتها الإنمائية، وذلك عبر وسائل منها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار استراتيجي مشترك للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وهو إطار موضوع على أساس الجهود التحليلية والتعاونية التي يبذلها التقييم القطري المشترك، الذي ينظر في الحالة الإنمائية الوطنية ويحدد القضايا الإنمائية الرئيسية. ويقدم الإطار استجابة جماعية ومتسقة من منظومة الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الوطنية ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف إنمائية أخرى متفق عليها دولياً.

٤٣ - ومنذ أن أخذ للمرة الأولى بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أواخر التسعينات، بُذلت الجهود لتعزيز منظورات جنسانية ضمن أطر المساعدات الإنمائية والتقييمات المشتركة. ومن أجل استعراض التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية التقييم/إطار العمل، أعدت دراسات متعددة كان آخرها دراسة تنظر في ٥١ تقييماً/إطاراً أنجز في فترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩^(٢٥). وأبرزت المساواة بين الجنسين باعتبارها موضوعاً شاملاً وحددت بالضبط نتائج المساواة بين الجنسين على أنهما تزيد قليلاً عن نصف ٥١ إطاراً تم استعراضه. وقد اتضح أن جميع التقييمات تشير إلى بيانات متميزة جنسانياً، ولا سيما البيانات المتعلقة بصحة النساء وتعليم الفتيات.

٤٤ - ويركز بكثافة كل من التخطيط والبرمجة في مجالين تقليديين هما صحة النساء وتعليم الفتيات، مع أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد ركز أيضاً بصورة متزايدة على المشاركة السياسية للمرأة. وقد ركز نحو نصف أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على دعم مسألة إسماع صوت المرأة ومشاركتها في صنع القرار. وتناول عدد قليل للغاية قضايا سبل رزق المرأة ووصولها على الموارد الإنتاجية^(٢٦).

٤٥ - وازداد التصدي لمسألة العنف ضد المرأة أهمية عندما قام نحو ربع واحد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بإدراجها في مجالات النواتج ذات الأولوية^(٢٧)، بالمقارنة مع الاهتمام القليل نسبياً الذي حظيت به أثناء أجيال سابقة من أطر عمل الأمم المتحدة

(٢٥) دراسة أعدها فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين عن تعزيز المساواة بين الجنسين في أطر الأمم المتحدة الإنمائية (نيويورك، ٢٠١٠).

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه.

للمساعدة الإنمائية^(٢٨). ومن المستغرب أن تشير أطر قليلة للغاية لإشارة موضوعية إلى تجارب قطرية في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإبلاغ عنها، إما بوصفها أداة تشخيصية أو أداة مُساءلة. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما أشارت بلدان عديدة إلى معايير وممارسات تقليدية ميزت ضد المرأة كحواجز تعوق قدرة المرأة على الاختيار والمشاركة في صنع القرار، فقد اقترح البعض اتخاذ تدابير ملموسة أو تنفيذ أنشطة فعلية لمعالجتها^(٢٩).

٤٦ - وأحرز أكبر قدر من التقدم في مجال الرصد والتقييم. وتحقق قدر هام من التحسن عبر أجيال سابقة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مجالات تشمل: التوصل إلى نتائج واضحة في المساواة بين الجنسين ووضع نواتج للمساواة بين الجنسين ترتبط بمجالات نواتج أخرى، وإيجاد صلات ربط واضحة بين ما يجب قياسه والمؤشرات في أطر الرصد والتقييم^(٣٠).

٤٧ - وحددت الدراسة العوامل التالية التي أسهمت في تحسين إدماج أولويات المساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي: دعم قوي للإدارة العليا وموارد كافية للأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية؛ وتحليل صائب لمسائل رئيسية ترتبط بنتائج برنامجية واضحة؛ وعملية تنفيذية قوية وآلية تتبع للتقدم المحرز؛ ونواتج ومؤشرات للمساواة بين الجنسين محددة تحديداً وواضحاً؛ وخبرات تقنية مركزة لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين أثناء إعداد أطر العمل؛ وآليات لتحديد توزيع الموارد على الأنشطة ذات الصلة بنوع الجنس^(٣١).

٤٨ - وعلى الرغم من تعريفها كأحد أوجه القصور الحاصلة في الاستعراض السابق الذي أجري في عام ٢٠٠٦^(٣٢)، ما زال هناك افتقار لأية معلومات عن الموارد المخصصة تحديداً لأغراض المساواة بين الجنسين. وعموماً، لقد حدد عدد قليل من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مبلغ الموارد المخصصة لنواتج المساواة بين الجنسين أو نسبتها المتوية باعتبارها إما مجالاً منفصلاً من العمل أو جزءاً من عملية تحقيق نتائج أخرى لهذه الأطر. وفي

(٢٨) دراسة عامة أعدها فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية (نيويورك، ٢٠٠٦).

(٢٩) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠١٠.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٦.

الحالة الأخيرة، وزعت الموارد حسب الناتج، إنما تعذر تحديد مخصصات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن إطار النواتج. وبلغت أعلى نسبة من الأموال المخصصة تحديداً للمساواة بين الجنسين في أحد الأطر ٩ في المائة، ولكنها تراوحت بين ٣ و ٤ في المائة^(٣٣).

٤٩ - والالتزامات القوية بالمساواة بين الجنسين في التوجيه في مجال السياسة العامة والمبادئ التوجيهية تحظى بأهمية حاسمة لتعزيز التخطيط والبرمجة المراعيين للفوارق بين الجنسين. والمبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمرة الأولى في عام ١٩٩٩ ونقحت مؤخراً في عام ٢٠١٠، تسلم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبالتدخلات المستهدفة الخاصة بنوع الجنس، على أنها استراتيجيات رئيسية لإعداد تحليل وتخطيط استراتيجي بدعم من الأمم المتحدة، وتنص على المساواة بين الجنسين باعتبارها أحد المبادئ الخمسة للبرمجة المترابطة الذي يتعين تطبيقه على التحليل القطري وإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٣٤).

٥٠ - وتؤكد المبادئ التوجيهية المواءمة مع أولويات التنمية الوطنية واستراتيجياتها بالإضافة إلى الشراكة مع المجموعات النسائية ودعاة المساواة بين الجنسين في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٣٥). وعلى الرغم من أن ما يقرب نصف عدد هذه الأطر البالغ ٥١ إطاراً قد بين وجود روابط واضحة بأولويات التنمية الوطنية، فلم يفد سوى عدد قليل منها بمشاركة آليات وطنية معنية بالمساواة بين الجنسين وبمشاورات أجريت مع منظمات نسائية كجزء من العملية^(٣٦).

٥١ - واستخدم العديد من الأفرقة القطرية مجموعات مواضيعية معنية بالمساواة الجنسانية باعتبارها آلية التنسيق الرئيسية التي تكفل تبيان الأبعاد الجنسانية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومع أن الأبحاث دلت على أن وجود فريق مواضيعي قوي معني بالمساواة الجنسانية يساهم في تحسين إدماج منظور جنساني في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٣٧)، فإن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تتحول تدريجياً في بعض المناطق إلى أفرقة

(٣٣) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠١٠.

(٣٤) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، طريقة إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: مبادئ توجيهية لفرق الأمم المتحدة القطرية، (نيويورك، ٢٠١٠).

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠١٠.

(٣٧) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٦.

مواضيعية تعكس المجالات ذات الأولوية لإطار العمل التي لا تنص في أحيان كثيرة على المساواة بين الجنسين باعتبارها نتيجة قائمة بذاتها.

٥٢ - وغالباً ما تكون الأفرقة المواضيعية مسؤولة عن ضمان منظور جنساني في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من برامج الأمم المتحدة الإنمائية القطرية. وفي بعض البلدان، تشارك أيضاً الأفرقة المواضيعية المعنية بنوع الجنس في وضع استراتيجيات إنمائية وطنية من خلال توفير المساعدة التقنية والتحليلية للحكومات الوطنية. ففي فييت نام مثلاً، قام فريق تنسيق البرامج الجنسانية بتنسيق تحليل جنساني لمشروع استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ومع أن الكثير من الأفرقة المواضيعية الجنسانية تعمل بوصفها آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات، فإن هناك عدداً متزايداً منها تشترك في رئاستها الآلية الوطنية للبلد - مع مشاركة ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، وكذلك الأفرقة المواضيعية التي تشترك في رئاستها الجهات المانحة وغيرها من أصحاب المصلحة. وأخذ مثلاً فريق تنسيق البرامج الجنسانية في فييت نام يشترك منذ عام ٢٠٠٨ في رئاسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآلية البلد القطرية لتحقيق المساواة بين الجنسين^(٣٨).

٥٣ - وضماناً للمساءلة في إدماج المساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تشير المبادئ التوجيهية إلى مراجعات المسائل الجنسانية ومؤشرات أداء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باعتبارها أدوات رئيسية لتقييم التقدم المحرز بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى التنفيذي. وتتبع منهجية مراجعة المسائل الجنسانية التي وضعتها منظمة العمل الدولية نهج تقييم ذاتي لرصد عملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتقييمها استناداً إلى بيانات موضوعية ومفاهيم الجهات صاحبة المصلحة. وفي عام ٢٠٠٨، تم حث أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحديد خط أساس لأدائها، وذلك باستخدام مؤشرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للأداء مع منهجية مراجعة المسائل الجنسانية، لتقييم التغييرات التي حدثت مع مرور الزمن. ونتيجة لذلك، بدأ ما يقرب من ٢٥ فريقاً قطرياً يعد تقييماً في عام ٢٠٠٨، وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، أنجز ١٤ فريقاً قطرياً التقييم وراحوا يعكفون على تنفيذ النتائج^(٣٩) بهدف تحقيق استجابة أقوى للمساواة بين الجنسين^(٤٠).

(٣٨) استناداً إلى إسهامات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٣٩) يمكن الاطلاع على تقارير تقييم ١٤ فريقاً قطرياً باستخدام مؤشرات أداء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن المساواة بين الجنسين في: <http://www.undg.org/index.cfm?P=222&SO=DATE#s2>.

(٤٠) فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠١٠.

٥٤ - وآلية المساءلة الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة هي التقرير السنوي للمنسق المقيم الذي يستعرض فيه أداء الأفرقة القطرية سنوياً. وفي عام ٢٠٠٦، تم تعزيز نموذج التقرير السنوي للمنسق المقيم وتوجيهاته عبر إدراج فرع بشأن المساواة بين الجنسين للقيام بمزيد من المنهجية باستخلاص هذه النتائج التي تتواءم مع طلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات (A/RES/59/250).

٥٥ - وأخذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الذي أصبح الآن هيئة الأمم المتحدة للمرأة) يستعرض منذ عام ٢٠٠٤ التقارير السنوية للمنسقين المقيمين الموظفين بغية تتبع الاتجاهات المستخدمة في الإبلاغ عن القضايا ذات الصلة بنوع الجنس. وقد أظهرت الاستعراضات السنوية زيادة كبيرة في التقارير التي تقدمها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن مبادرات المساواة بين الجنسين. وقد سجل أعلى معدل للزيادة في تقديم تقارير بشأن هذه المبادرات التي ترمي إلى إنهاء العنف، حيث ارتفع من ٢٨ تقريراً للأفرقة القطرية في عام ٢٠٠٤ إلى ٩٦ تقريراً في عام ٢٠٠٩. وهناك العديد من العوامل التي تسهم في هذه الزيادة، ومنها حملة الأمين العام المعنونة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" وطلب حكومي متنام استجابةً لدعوة المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة. وشهد الدعم المقدم إلى الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين زيادة بخمسة أضعاف أثناء الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، مع ٥٣ منسقاً مقيماً يبلغون عن الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ما بذله ١١ منهم في عام ٢٠٠٤. وسجلت المساعدة المقدمة إلى البرامج التي تعزز الصحة الإنجابية وتقلل وفيات الأمهات وتدعم عملية الإبلاغ بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك منهاج عمل بيجين زيادة كبيرة خلال الفترة ذاتها (انظر E/2011/112 و UNW/2011/9). وقد أسهم عدد من الآليات المحددة للتمويل مثل الصندوق الإسباني لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة في برجة مشتركة للمساواة بين الجنسين (انظر UNW/2011/9).

خامساً - دور المانحين في إدماج منظور جنساني في المساعدة الإنمائية

٥٦ - تغير كثيراً الشكل الهندسي للمعونة في السنوات القليلة الماضية منذ أن اعتمد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في عام ٢٠٠٥. ويجدد إعلان باريس، في سعيه نحو تحسين الإدارة وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، عدداً من الالتزامات المترتبة على المانحين والشركاء الإنمائيين بناء على خمسة مبادئ تشمل الملكية الوطنية والتنسيق والمواءمة والإدارة من أجل النتائج والمساءلة المتبادلة. غير أن إعلان باريس تعرض للانتقاد لأنه لا يراعي الاعتبارات الجنسانية،

فالأهداف والمؤشرات المحددة فيه لا تركز تركيزاً كافياً على تحقيق نتائج تراعي الفوارق بين الجنسين ولا تكفل مراعاة العمليات والأدوات للاعتبارات الجنسانية.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت البلدان المانحة، في استجابة لدعوة إلى إدخال منظور جنساني في خطة فعالية المعونة، برنامج عمل أكرأ الذي أبدى تحسناً في ربط نظم إدارة المعونة بمعايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأدركت الجهات المانحة أهمية المساواة بين الجنسين في فعالية المعونة والتنمية ووافقت على ضمان وضع سياسات وبرامج إنمائية وتنفيذها بطرق تتواءم مع التزاماتها الدولية للمساواة بين الجنسين.

٥٨ - وفي عام ٢٠١١، تضمنت للمرة الأولى الدراسة الاستقصائية لرصد إعلان باريس وحدة نموذجية اختيارية عن المساواة بين الجنسين^(٤١). أبرزت ردود دراسة استقصائية^(٤٢) جهود الجهات المانحة للانسجام مع أولويات البلدان الشريكة للمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لم تخصص الجهات المانحة موارد بشرية ومالية كافية لتنفيذ التزاماتها بالكامل بشأن المساواة بين الجنسين. ووجد أن استخدام بيانات مصنفة بحسب الجنس هو أمر يتعلق بزيادة التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وزيادة مخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع ذلك، فإن البيانات المصنفة بحسب الجنس نادراً ما كانت تجمع بانتظام وأن المانحين قدموا دعماً محدوداً لجمع هذه البيانات. وإضافة إلى ذلك، لم تكن البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس تستخدم دائماً لتوجيه عملية صنع القرار.

٥٩ - ومن الضروري بذل مزيد من الجهود المتضافرة لضمان التعبير عن التزامات الحكومات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماماً أثناء وضع إجراءات لجميع المساعدات الإنسانية الرسمية وتنفيذها ورصدها. ويتيح المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بوسان، جمهورية كوريا، الفرصة للدول الأعضاء كي تتخطى الإعلان السياسي لمحورية المساواة بين الجنسين إلى المساعدة الإنمائية المملوكة وطنياً والتحرك نحو إدماج ميزة مراعية للمنظور الجنساني في نظام

(٤١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "نتائج ورسائل من وحدة المساواة بين الجنسين للدراسة الاستقصائية لرصد إعلان باريس لعام ٢٠١١"، باريس، ٢٠١١. يمكن الاطلاع عليه من

http://www.gender-budgets.org/index.php?option=com_joomdoc&task=doc_details&gid=1253&Itemid=56

(٤٢) استجاب ٢٤ بلداً للوحدة الاختيارية للمساواة بين الجنسين: إكوادور وألبانيا وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو وتوغو وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وغابون والكاميرون وكينيا ومالي ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق ونيبال والنيجر وهندوراس.

إدارة المساعدات وبناء قدرات الحكومات الوطنية لتنفيذ عملية تخطيط تراعي الفوارق بين الجنسين وتضع الميزانية وتقوم بالرصد.

٦٠ - وبصرف النظر عن خطة فعالية المعونة، تعهدت أيضاً الجهات المانحة والمنظمات الدولية بتقديم مبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، طبق كل من المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة للمرأة والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، برنامج "الشراكة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين من أجل التنمية والسلام" في ١٢ دولة متلقية للمعونات، بما فيها البلدان الخارجة من النزاع^(٤٣). وسعى البرنامج، ضمن أهداف أخرى، إلى ضمان الإدماج التام للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في عمليات التنمية الوطنية وبرامج التعاون التي تدعمها المفوضية الأوروبية. وفي حين تبين أن البرنامج فعال في التمهيد لإحداث تغييرات في المؤسسات والسلوكيات، بات من الضروري أن يتحقق تغيير عميق ومستدام في سلوكيات المفوضية الأوروبية والجهات المانحة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وفعالية المعونة^(٤٤). وينبغي للعمل المستقبلي أن يتبع نهجاً متعدد الأركان يتناول كل من الاحتياجات القصية والطويلة الأجل مع طائفة من التدخلات تشمل التدريب والمساعدة التقنية وتنمية الموارد وتوفير إمكانية الحصول على المعلومات.

٦١ - وفي عام ٢٠١٠، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمله بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية (٢٠١٠-٢٠١٥)^(٤٥)، وهي خطة تهدف إلى تعزيز التنسيق داخل الاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي مع البلدان الشريكة من أجل زيادة الأثر على الأرض. كما تلزم الخطة الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من العمل الريادي الذي تضطلع به الشراكة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين في سبيل التنمية والسلام والشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة فعالية المعونة. وتوفر إطار عمل للاتحاد الأوروبي ليجدد التزاماته بالمساواة بين الجنسين.

(٤٣) إثيوبيا وإندونيسيا وأوكرانيا وبنما وغينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورينام وغانا وقيرغيزستان والكاميرون ونيبال ونيكاراغوا وهندوراس.

(٤٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقرير نهائي مقدم إلى اللجنة الأوروبية عن الشراكة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين من أجل التنمية والسلام.

(٤٥) انظر خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية (٢٠١٠-٢٠١٥).

٦٢ - وقطع عدد من البلدان تعهداً بتعميم المساواة بين الجنسين في جميع مراحل برامج التعاون الإنمائي تعزيزاً لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي. وفي الدائمك، تعد المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الخمس الواردة في استراتيجيتها للتعاون الإنمائي المعنونة "التحرر من الفقر - حرية التغيير"، التي أطلقت في عام ٢٠١٠، وتعتمد على الزخم الذي ولدته الحملة الدائمية لتعزيز الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتكفل الأهداف الاستراتيجية المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والسيطرة عليها وتكافؤ الفرص في النفوذ السياسي والاقتصادي للمرأة والرجل.

٦٣ - وفي إسبانيا، يعد نوع الجنس في التنمية إحدى الأولويات الخمس الرئيسية لخطة التعاون الإسباني ٢٠٠٩-٢٠١٢، التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين باتخاذ إجراءات قطاعية وشاملة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تعاونية وتعزيز سياسات المساواة. وتشير صراحة الخطة الإسبانية الاستراتيجية للمساواة المخصصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على أنه مبدأها التوجيهي وتدرج المساعدة الإنمائية باعتبارها أحد أهدافها الاستراتيجية. وتتضمن الدعوة إلى تحليل الأثر الجنساني لأية عملية معيارية أو تنفيذية لصنع القرار وضرورة تعديل الإجراءات المؤسسية السياسية والتقنية وفقاً لذلك.

٦٤ - وكان إنشاء آليات وأدوات بشأن قضايا المساواة بين الجنسين أمراً حاسماً الأهمية لدعم البرامج القطاعية وبناء قدرات الموظفين العاملين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج نيوزيلندا للمعونة إلى تحسين النتائج المتصلة بنوع الجنس التي تتمخض عن برامجه للمساعدة الإنمائية من خلال تزويد الموظفين بأدوات لتحليل الفوارق بين الجنسين وتوفير تدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأنشطة الرصد وتعيين اختصاصي في المسائل الجنسانية لتكريس تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووضع كل من الوكالة الدائمية للتنمية الدولية والإدارة الدائمية للمساواة بين الجنسين مواد التعلم الإلكتروني، التي أدمجت في خطط تنمية الموظفين في عدة وزارات. وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي، تعكف الإدارة المعنية بالمساواة بين الجنسين على وضع أداة قائمة على الإنترنت من شأنها أن تدعم السلطات والمؤسسات العامة في عملها المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات التخطيط العام والإدارة العامة. ومنذ عام ٢٠٠٥، عين اليابان مراكز اتصال للمسائل الجنسانية في ٩٦ سفارة من سفاراته الموجودة في بلدان متلقية بغية رصد ما يتبع من ممارسات جيدة في مشاريع تراعي الفوارق بين الجنسين.

٦٥ - وتضطلع جهات مانحة وشركاء ثنائيون في التنمية ومنظمات دولية بدور رئيسي في كفاية الموارد المالية المخصصة لأغراض المساواة بين الجنسين وازديادها على المستويين الوطني

والدولي. ومن أجل زيادة قدرة المانحين ومساءلتهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال المعونة، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٧ مؤشر سياسات للمساواة بين الجنسين كجزء من نظام الإبلاغ عن الدائنين، وهو قاعدة بيانات تستخدمها لجنة المساعدة الإنمائية لتيسير رصد وتنسيق أنشطة أعضاء اللجنة.

٦٦ - وينص مؤشر سياسات للمساواة بين الجنسين على نظام تصنيف يحدد مدى الإفادة التي قدمتها البرامج أو الصناديق أو الأنشطة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بناء على نظام تصنيف له قيم ثلاث هي: "هدف رئيسي" و "هدف هام" و "غير موجه نحو هدف سياسي". وأي نشاط يستهدف المساواة بين الجنسين باعتبارها "هدفاً رئيسياً" يعني أن المساواة بين الجنسين هي هدف واضح للنشاط وأساسي في تصميمه. ويشير الهدف الهام إلى أن المساواة بين الجنسين هي هدف هام إنما ثانوي من أهداف النشاط، وليس أحد الأسباب الرئيسية للقيام بهذا النشاط. ويقصد بـ "غير موجه" أن النشاط خضع للفحص، ولكن تبين عدم اتجاهه نحو هدف السياسة العامة.

٦٧ - وفي السنوات الأخيرة، بُذلت الجهود لاعتماد مؤشر سياسات للمساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام^(٤٦). وبينت هذه الجهود أن نظام المؤشر الجنساني هو أكثر من أداة تقييم، وأن تطبيقه قد أدى بالأحرى إلى تحسين جودة عملية البرمجة عبر جميع القطاعات التي تراعي الحقائق المختلفة للنساء والفتيات.

٦٨ - وبالإضافة إلى نظام المؤشر الجنساني، تقوم أيضاًفرادى البلدان المانحة بتتبع المخصصات من الموارد في برامجها للمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٩، استخدم نحو ٢٢ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية للدانمرك لتمويل أنشطة ترمي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتسجل الاعتمادات المخصصة للأنشطة المتعلقة بنوع الجنس إما باعتبارها تدخلات جنسانية محددة أو تدخلات معمة. وأفادت حكومة النرويج بأن ٨٦٨ مليون كرونة نرويجية تدفقت عن طريق ٨٩ شريكاً (مؤسسات متعددة الأطراف ومنظمات نرويجية غير حكومية) من الشركاء الذين يعملون في مجال التنمية الاقتصادية والتجارة، والذين اعتبروا تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين إما هدفاً رئيسياً أو ثانوياً.

(٤٦) استناداً إلى إسهامات مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩ - يعد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرين أساسيين لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح عمليات التخطيط الوطنية فرصاً هامة لمعالجة المنظورات الجنسانية. ومع أن التقدم كان متفاوتاً، فقد اتخذت الحكومات مبادرات عديدة، مثل تحديد قضايا المساواة بين الجنسين أولوية أو مسألة شاملة تعمم بشكل منتظم في جميع القطاعات الموجودة في كل مراحل عملية وضع السياسات. ومع ذلك، فإن المنظورات الجنسانية في بعض البلدان لا تدمج إلا جزئياً في مجالات قطاعية محددة.

٧٠ - فضلاً عن أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات، ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة لإدماج المنظورات الجنسانية بشكل فعال في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتشمل الاستراتيجيات المشتركة تنمية القدرات وتطوير الخبرات في الوزارات المختصة وفي الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ وتعزيز المساءلة وآليات الرصد والتقييم؛ وضمان ما يكفي من الموارد البشرية والمالية؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي. وقد وضعت ميزانية تراعي الفوراق بين الجنسين كأداة فعالة لضمان تخصيص موارد كافية لبلوغ أهداف المساواة بين الجنسين. فهي تطلب تطوير الخبرات الفنية في طائفة من الوزارات، بما فيها وزارة المالية.

٧١ - وتتخذ منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة بصورة متزايدة التدابير لإدماج منظورات جنسانية في جميع أعمال التعاون الإنمائي عبر سبل تشمل تقديمها الدعم لخطط التنمية الوطنية. وينبغي التركيز على إدماج منظورات جنسانية في جميع أعمال التعاون الإنمائي، بالاعتماد على الملكية الوطنية لمبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتشمل التدابير المتخذة لضمان المنظورات الجنسانية في المساعدة الإنمائية ما يلي: آليات لتتبع الموارد المخصصة من أجل بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين؛ وآليات التنسيق التي تركز على المساواة بين الجنسين، وآليات المساءلة لتقييم الأداء وتتبعه. ويتعين تنسيق عملية توفير التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بشكل جيد وتحديد بوضوح تحقيقاً لأغراض المساواة بين الجنسين ويتعين إدماج المنظورات الجنسانية بصورة منهجية في خطة فعالية المعونة.

٧٢ - وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة الدول الأعضاء وسائر الجهات الفاعلة المعنية لاتخاذ الإجراءات التالية:

جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني

- القيام بصورة منهجية بإدماج منظور جنساني أثناء وضع وتنفيذ ورصد وتقييم جميع استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية والخطط القطاعية، وضمان الموازنة بين خطط عمل وطنية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وباستراتيجيات التنمية الوطنية
- الاعتماد على الدروس المستفادة، وتوسيع وتوطيد الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقييمات الأمم المتحدة القطرية الموحدة وأطر المساعدة الإنمائية
- تعزيز الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل مع الفرق القطرية للأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في إدماج منظور جنساني في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية

المشاركة والمساءلة

- تعزيز أثر ومساهمة الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي وكل الخطط القطاعية
- تعزيز دور وقدرة الأفرقة المواضيعية المعنية بالمساواة الجنسانية من خلال دعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين وتيسير إدراج منظور جنساني في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية
- تعزيز الشفافية والمشاركة في عمليات تخطيط التنمية الوطنية بإشراك المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، في وضع ورصد استراتيجيات التنمية الوطنية وغيرها من أدوات السياسة العامة ذات الصلة

تخصيص الموارد وتبعتها

- وضع واعتماد آليات تقييم فعالة لرصد وتتبع الموارد الوطنية وموارد الأمم المتحدة، والجهات المانحة التي خصصت لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين
- تعزيز القدرات لتعميم المنظور الجنساني عبر تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية داخل الوزارات المختصة، وإنشاء و/أو تعزيز وحدات مكرسة للمساواة بين الجنسين، وإتاحة المجال لتنمية قدرات الموظفين الفنيين، ووضع أدوات ومبادئ توجيهية

- التأكد من أن الجهات المانحة تخصص موارد كافية للتنفيذ الكامل للالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين، وتوسع نطاق الدعم المقدم من المانحين لأولويات تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات والمجالات الاستراتيجية، وتحسن أثر ونوعية التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

تدابير ومقترحات

- وضع وتعزيز ما يلزم من منهجيات وأدوات لوضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني المنهجي في جميع القطاعات في مجال تخطيط التنمية الوطنية وعمليات الميزنة والتطبيق الفعال لميزنة تراعي الفوارق بين الجنسين في ممارسات للجهات المانحة تشمل آليات التنسيق المشتركة
- تحسين ومنهجة عمليات جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وزيادة تنمية القدرات في هذا الصدد، ووضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين لدعم وضع السياسات والنظم الوطنية للرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز والآثار

أقل البلدان نمواً

- ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً